جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

منصب المفتي في سوريا بين الانتخاب والتعيين مسار التطور وأبرز الإشكاليات

دراسة تحليلية

إعداد: د. ماهر مجد الدين عابدين

22 تموز/ يوليو 2026

www.jusoor.co

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية، ومركز تفكير داعم لصُنّاع القرار، وُلدت فكرته من إدراك الحاجة الماسّة إلى دراسات منهجية معمقة، ومعلومات دقيقة موثوقة، يستند إليها الفاعلون في اتخاذ قراراتهم في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق أفضل النتائج والحلول.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2026
www.jusoor.co

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4
تمهيد 6
أولاً: مدخل مفاهيمي عامّ 7
ثانياً: النشأة التاريخية لمنصب المفتي في سوريا 8
ثالثاً: منصب الإفتاء في سوريا منذ الاستقلال حتى انقلاب البعث عام 1963 10
رابعاً: الإفتاء أداة البعث والأسد لشرعنة سيطرتهم على السلطة 12
خامساً: انتقال منصب المفتي من المشيخة الدمشقية المؤسساتية إلى الشيخ أحمد بدر الدين حسون 15
سادساً: إلغاء نظام الأسد لمنصب المفتي العامّ للجمهورية العربية السورية 18
سابعاً: الإفتاء في سوريا بعد التحرير وسقوط نظام الأسد 22
ثامناً: تحليل مسار التطوُّر في منصب الإفتاء (1920-2025) 26
الخُلاصة 30
قائمة المصادر والمراجع 31

الملخص التنفيذي

يُعَدَّ منصب المفتي العامّ من المناصب الدينية ذات البُعد التاريخي في الوطن العربي، إذ يعود تاريخ هذا المنصب إلى الحقبة العثمانية، عندما أحدث السلطان العثماني منصب مفتي الدولة العثمانية الذي أُطلق عليه اسم "شيخ الإسلام"، واستكمل ذلك القرار بإحداث منصب "مفتي الولاية" لكل ولايات الدولة العثمانية.

بعد انهيار الحكم العثماني تأثر هذا المنصب بطبيعة الظروف التي أعقبت انتهاء الحقبة العثمانية، وتحديداً مع إعلان فيصل بن الحسين عن تأسيس الحكم الملكي في دمشق، فشهدت هذه الفترة تعيين أول مفتٍ للحكم الملكي الجديد عام 1919، ليبدأ مع هذا الحدث المسار التاريخي الحديث لمنصب الإفتاء في سوريا، متأثراً بالتحوُّلات الكبرى التي شهدتها الساحة السياسية السورية حتى الوصول إلى مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد البائد عام 2024.

ترصد هذه الدراسة مسار أبرز التطوُّرات التي أثرت بعمل المفتي في سوريا بين عامَيْ 1920 و2025، من خلال دراسة سوسيولوجية تاريخية لوقائع اختيار بعض علماء الدين لمنصب المفتي العامّ خلال الفترة المدروسة، وتهدف الدراسة إلى البحث في المسار الزمني لمنصب المفتي خلال الفترة المدروسة.

إضافة إلى دراسة الآليات المعتمدة في اختيار المفتي لمنصب الإفتاء العامّ المتمثلة بالتعيين من قِبل السلطات السياسية، أو الانتخاب من قِبل مجالس وهيئات جمعت كبار علماء الدين الإسلامي في سوريا، إلى جانب دراسة تأثير الظروف الأمنية والحالة السياسية على آلية اختيار المفتي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبُّع المسار الزمني للإفتاء بين عامَيْ 1920 و2025، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع عمل المفتي، ولفهم أثر الظروف السياسية والأمنية على مسار عمل الإفتاء، وهو ما استدعى الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة آلية اختيار المفتي خلال الفترة الزمنية المدروسة، أما من حيث الأدوات البحثية فاعتمدت الدراسة على المقابلة من خلال إجراء مقابلة مع الشيخ أسامة الرفاعي المفتي العامّ للجمهورية العربية السورية، تمحورت حول الفترة الزمنية بعد سقوط نظام الأسد وتعيينه في منصب المفتي العامّ وكرئيس لمجلس الإفتاء الأعلى.

أظهرت نتائج الدراسة مدى تأثير آلية التعيين على عمل المفتي ومسار الإفتاء بشكل عامّ، وهو ما ظهر بشكل واضح خلال فترة حكم انقلاب البعث، إذ أثر استبداد البعث – وخاصة بعد انقلاب حافظ الأسد عام 1970 – على عمل المفتي حتى سقوط النظام البائد في 8 كانون الأول/ ديسمبر عام 2024.

أما عن التطوُّر الأخطر في مسار الإفتاء فتمثل بإلغاء نظام الأسد لمنصب المفتي عام 2021، الأمر الذي ارتبط بتوجُّه ذلك النظام لإضعاف الغالبية السُّنية وإخراج منصب الإفتاء من العباءة السُّنية عَبْر تأسيسه المجلس الفقهي العلمي، إلى جانب ارتباط ذلك الحدث بالتدخُّلات التي مارستها إيران لإعادة رسم المشهد الديني بما يخدم مصالحها، وسياستها في السيطرة على الواقع الديني والاجتماعي والثقافي في سوريا.

تمهيد

تُشكّل الأبعاد الاجتماعية للظواهر الدينية أحد المجالات الرئيسية في دراسات علم الاجتماع الديني، ويُعتبر منصب المفتي وإصدار الفتاوى والدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بها من المواضيع الأساسية التي تندرج ضِمن ذلك الاختصاص.

يُعَدُّ منصب المفتي من المناصب ذات السمة الرمزية في الوطن العربي، لكونه منصباً ذا بُعد ديني يؤثر في واقع حياة أفراد المجتمع، ويُنظر للفتاوى التي تصدر عن المفتي بعين الاهتمام بسبب مرجعية الفتاوى التي يُفترض أن تعتمد على نصوص دينية من القرآن والسُّنة، ولكونها صادرة عن أعلى منصب ديني في تلك المجتمعات.

من هذا المنطلق كان لمنصب المفتي العامّ في سوريا أهمية منذ تعيين السلطان العثماني للمفتين في الولايات العثمانية، وانتقالاً لما بعد انتهاء الحقبة العثمانية التي انتقل فيها منصب المفتي إلى مرحلة جديدة أثر فيها برسم المشهد السوري العامّ، فكان للمفتي في نهاية الحكم الفيصلي تأثيرٌ استطاع من خلاله تحريك القوى المجتمعية ضدّ دخول الاحتلال الفرنسي إلى دمشق، عبر إصدار فتوى الجهاد ضدّ القوات الفرنسية، الأمر الذي يؤكد على أهمية الدور الذي كان يقوم به المفتي في تلك الفترة.

ترصد الدراسة مسار الإفتاء وعمل المفتي العامّ في سوريا ضِمن سياق تاريخي ممتدّ بين عامَيْ 1920 و2025، إضافة إلى آلية اختيار المفتي بين التعيين والانتخاب، منذ تعيين المفتي الأول الشيخ محمد عطا الله الكسم من قِبل الملك فيصل، ومروراً بانتخاب أول مفتٍ للبلاد الشيخ محمد شكري الأسطواني، ثم انتخاب الشيخ أبو اليسر عابدين، وانتقالاً لمرحلة تدخُّلات حزب البعث بعمل الإفتاء والمشهد الديني بشكل عامّ منذ تدخُّله في انتخابات المفتي عام 1964، حتى تعيينه للشيخ أحمد بدر الدين حسون، ووصولاً إلى تعيين الشيخ أسامة الرفاعي في منصب المفتي العامّ عام 2025.

أولاً: مدخل مفاهيمي عامّ

يُعَدّ منصب المفتي من المناصب الدينية ذات القوة والتأثير في صناعة الرأي العامّ، وصياغة بعض القرارات والقوانين على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وفي بعض الأحيان يسهم المفتي في التأثير بصناعة بعض القرارات السياسية، ولهذا المنصب خصوصية بالغة في دول بلاد الشام لتاريخية المنصب، ولتأثيره في تحريك القوى المجتمعية في العديد من الأحداث التي ترافقت مع دخول الاستعمار الغربي للدول العربية، ومع احتلال فلسطين وقيام الكيان الصهيوني عام 1948، وغيرها من الأحداث.

من هذا المنطلق يتجه بعض الباحثين في مجال علم الاجتماع لدراسة موضوع الإفتاء ودوره في المجتمع، ولدراسة مدى إسهامه في الوقت الحالي بصناعة القرارات وصياغة القوانين، إذ يقع هذا الموضوع ضِمن اختصاص علم الاجتماع الديني الذي قلّت فيه الدراسات العربية بشكل عامّ، والسورية بشكل خاص، بسبب القيود التي كان يضعها نظام الأسد على دراسة هذا الموضوع، لذلك لا بدَّ من تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالموضوع المدروس، قبل معالجة مسارات الدراسة.

أ. **المفتي:** "فقيه مسلم تبحَّر في العلوم الشرعية، ووصل في الفقه الإسلامي إلى درجة الاجتهاد، وأذن له شيوخه بالإفتاء، أو تقلد هذا المنصب بشكل رسمي"[1].

ب. **الدين حسب المفهوم السوسيولوجي:** مجموعة متماسكة من العقائد والعبادات المتصلة بالأشياء المقدسة، تؤلف هذه المجموعة وحدة دينية لكل مَن يؤمن بها[2].

ج. **علم الاجتماع الديني:** أحد فروع علم الاجتماع يدرس الجوانب الاجتماعية للدين والتدين، يبحث في وظائف الدين الاجتماعية، ويدرس المؤسسات الدينية وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى[3].

---

[1] محمد عدنان كاتبي، **تاريخ الإفتاء في حلب الشهباء**، ط1، دار التراث، حلب، 2003، ص29.

[2] انظر: محمد عبد الله دراز، **الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان**، ط1. دار القلم، الكويت، 1952، ص192.

[3] انظر: بلال عرابي ومحمد العبد الله، **علم الاجتماع العام**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ص456.

ثانياً: النشأة التاريخية لمنصب المفتي في سوريا

اعتمد سلاطين الدولة العثمانية على المفتين لإضفاء الشرعية على القوانين الصادرة عنهم، ولإضفاء الطابع الشرعي على القرارات التي تصدر عن الولاة في ولايات الدولة العثمانية، وأُطلق على مفتي الدولة العثمانية اسم "شيخ الإسلام"، واعتمد الإفتاء في العهد العثماني على المذهب الحنفي، وكان لكل ولاية من ولايات الدولة العثمانية مرجعية دينية في منصب مفتي الولاية، كولايات الشام، وولايات العراق.

في هذا الإطار تم تعيين الشيخ أبو الخير عابدين[4] مفتياً لولاية الشام عام 1903، واستمر في هذا المنصب حتى انهيار الحكم العثماني ودخول قوات الحسين بن علي إلى مدينة دمشق عام 1918، الذي "أمسك بيد مفتي الشام الشيخ أبو الخير عابدين، وتوجّه معه إلى ساحة المرجة لتلاوة الفاتحة على أرواح"[5] القيادات التي ناهضت الحكم العثماني عام 1916، وفي 11 أيار/ مايو عام 1919 أصدر الأمير فيصل قراراً بإقصاء الشيخ أبو الخير من منصبه بعد خطبة قال فيها: "إن لكل أمير بطانتين بطانة تزين له الحق وتحضه عليه، وبطانة تزين له الباطل وتحضه عليه، فعليك ببطانة الخير"[6].

بعد صدور قرار إقصاء الشيخ أبو الخير عابدين تم تعيين الشيخ محمد عطا الله الكسم[7] خلفاً له، الذي استمر بالمنصب حتى وفاته عام 1938، وبذلك كان الشيخ الكسم أول مفتٍ يُعيّن في منصب المفتي العامّ بعد انهيار الحكم العثماني، ورغم هذا التعيين لم يكن الشيخ أداة بيد الملك فيصل، فعارض الشيخ الموافقة الفيصلية لدخول الجيش الفرنسي لدمشق، وعمل على حشد القوة والمال لصدّ التحرُّكات الفرنسية، وأفتى بوجوب مقاومة الانتداب الفرنسي بعد دخول غورو لدمشق، ورغم هذه الفتوى بقي الشيخ في منصب المفتي ولم تَقُمْ سلطة الانتداب بعزله، وذلك لسببين: أحدهما، أنّ عزل المفتي سيثير الحاضنة

---

[4] **الشيخ أبو الخير عابدين:** (1925/1852) وُلد في مدينة دمشق، اشتهر باسم فقيه الأحناف، عُيّن في منصب المفتي عام 1903 أيام السلطان العثماني عبد الحميد، تم عزله من قِبل الأمير فيصل بن الحسين عام 1919.

[5] سلمى جميل، **تاريخ منصب مفتي الجمهورية في سورية 1932 – 2021**، موقع رصيف22، 2017/11/17، الرابط: https://raseef22.net/article/1085324-.....

[6] المرجع السابق.

[7] **الشيخ محمد عطا الله الكسم:** (1938/1844)، وُلد في مدينة دمشق، فقيه في المذهب الحنفي، اشتهر باسم موسوعة العلوم، عُين في منصب المفتي من قِبل الأمير فيصل بن الحسين عام 1919 وبقي في المنصب حتى وفاته.

الشعبية ويُؤجِّجها ضدّ سلطة الانتداب. والآخر، حرص سلطة الانتداب على ألَّا تبدو بمظهر المحارب للدين في السنة الأولى من احتلالها لسوريا.[8]

عام 1938 عُيّن الشيخ محمد شكري الأسطواني[9] بوصفه وكيلاً للإفتاء في عهد الرئيس تاج الدين الحسني، وكان لحساسية المرحلة التي عُيّن فيها الشيخ الأسطواني الدور في اتساع مهام المفتي وعمله، وبقي منصب المفتي شاغراً بسبب انشغال البلاد والعالم بظروف الحرب العالمية الثانية، وتم إجراء أول انتخابات لمنصب المفتي عام 1941، وانتُخب الشيخ الأسطواني مفتياً للجمهورية، وكان بذلك أول مفتٍ منتخب في سوريا، واشتهر الشيخ بفتوى إعلان الجهاد ضد سلطة الاستعمار الفرنسي عام 1945، ودعا إلى الجهاد المقدس في فلسطين عام 1948، وتُوفِّي في دمشق عام 1955[10].

مما سبق، يمكن ملاحظة مدى حرص الحُكّام على اختلاف الطرق التي وصلوا من خلالها للسلطة بالإعلان عن وصولهم للسلطة من بوابة الجامع الأموي ومنبره، فبداية مع الملك فيصل بن الحسين الذي أعلن عن سيطرته على دمشق عام 1918، وانتقالاً إلى انقلاب حافظ الأسد عام 1970 الذي أعلن عنه بشكل رسمي من الجامع الأموي، وحاول إضفاء طابع الشرعية على انقلابه من خلال خروجه من باب الجامع واضعاً يده بيد مفتي الجمهورية الشيخ أحمد كفتارو[11]، ووصولاً إلى الكلمة التي ألقاها الرئيس أحمد الشرع في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، بصفته قائداً لقوات ردع العدوان مُعلِناً فيها سقوط نظام الأسد.

من جانب آخر، يظهر مدى حرص كل من الأمير فيصل وقائد انقلاب عام 1970 حافظ الأسد على الخروج بمظهر الشرعية عَبْر وضع يدهم بيد مفتي الجمهورية للإعلان عن وصولهم للسلطة، الأمر الذي يُظهر أهمية منصب المفتي ومكانته عند المجتمع السوري، وعلى وجه الخصوص لدى الغالبية السُّنية، لذلك عُرف لدى العوامّ قاعدةٌ تقول: "مَن أراد حكم سوريا فعليه بأخذ دعم عمامة المفتي، وولاء تُجّار

---

[8] انظر: محمد خير موسى، **المفتي الأول لسوريا بعد الاستقلال محمد عطا الله الكسم.. مواجهات ومبادرات**، موقع قناة سوريا، 2022/1/30، الرابط: https://www.syria.tv/%D8%A7%.....

[9] **الشيخ محمد شكري الأسطواني**: (1955/1873)، وُلد في مدينة دمشق، وهو أول مفتٍ منتخب في سوريا، عُيّن وكيلاً لمفتي الجمهورية عام 1938، انتُخب لمنصب المفتي العامّ عام 1941.

[10] انظر: سلمى جميل، **تاريخ منصب مفتي الجمهورية في سورية 1932 – 2021**، مرجع سابق، الرابط: https://raseef22.net/article/1085324-.....

[11] **الشيخ أحمد كفتارو**: (2004/1915)، وُلد في مدينة دمشق، اشتهر بخطابه الداعي إلى التسامح والحوار بين الأديان، دعم سلطة انقلاب حافظ الأسد عام 1970، واستمرت العلاقة بينهما حتى بعد أحداث حماة عام 1982، تم انتخابه لمنصب المفتي عام 1964، وبقي في المنصب حتى وفاته.

دمشق وحلب"، وهو ما تجلّى بالفعل بحرص الأسد الأب على بناء جمهوريته الاستبدادية على قاعدتين: القاعدة الأولى تمثلت بالحصول على دعم مفتي الجمهورية أحمد كفتارو، والقاعدة الثانية حصوله على دعم شهبندر التجار بدر الدين الشلاح ومساندته[12].

ثالثاً: منصب الإفتاء في سوريا منذ الاستقلال حتى انقلاب البعث عام 1963

حملت هذه المرحلة في طيّاتها العديد من التغيرات في العمل الديني في سوريا، فتوجَّه رجال الدين نحو العمل المؤسساتي عَبْر الدعوة إلى إيجاد مؤسسات تنظم العمل الدعوي، وتنظم آلية الفتوى في المحافظات، ففي عام 1947 "وُضع المفتون المحليون تحت سلطة المفتي الأكبر أو المفتي العامّ"[13]، وعام 1949 صدر قانون ينظم العمل الديني في البلاد.

أثرت الانقلابات العسكرية على عمل المؤسسات الدينية ومنصب المفتي، وظهر الأمر بشكل واضح مع انقلاب العقيد حسني الزعيم عام 1949 الذي "عامل العلماء بنقص في الاحترام، وكان ينتقد عمائمهم بصورة خاصة"[14]، الأمر الذي كان أحد أسباب السقوط السريع لقائد الانقلاب الأول في سوريا الزعيم حسب بعض الباحثين.

في خِضَمّ هذه التطوُّرات كان منصب المفتي العامّ برئاسة الشيخ محمد شكري الأسطواني الذي تُوفي عام 1955، ليتم انتخاب الشيخ أبو اليسر عابدين[15] مفتياً عامّاً للبلاد، وكان لتطوُّرات هذه المرحلة الأثر في مسار عمل الشيخ، وعمل المؤسسة الدينية في سوريا، فشهدت هذه المرحلة إعلان جمهورية الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958 التي أيدتها مختلف الجماعات الدينية في البلاد بمن فيهم مفتي الجمهورية، وجماعة الإخوان المسلمين لكونها تحقيقاً فعلياً لفكرة الوحدة الإسلامية.

---

[12] **بدر الدين الشلاح:** (1905/2002)، وُلد في مدينة دمشق، أحد تجار دمشق ورئيس غرفة تجارتها، اشتهر بعلاقته المقرَّبة من حافظ الأسد، فأعلن دعمه لانقلاب عام 1970 منذ ساعاته الأولى، كان له الدور الأبرز في فكّ إضراب أسواق مدينة دمشق للتعبير عن رفضهم لاستبداد البعث والأسد وجرائمهما، الذي كان يُخطط له ليكون إضراباً موازياً لإضراب مدينة حلب عام 1980.

[13] توماس بيريه، ترجمة حازم نهار، **الدين والدولة في سورية علماء السُّنة من الانقلاب إلى الثورة**، ط1، مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، الدوحة، ص44.

[14] المرجع السابق، ص44.

[15] **الشيخ أبو اليسر عابدين:** (1889/1981)، وُلد في دمشق، اشتهر باسم المفتي الطبيب لدراسته الطب، وهو ابن المفتي السابق أبو الخير عابدين، شارك في الثورة السورية الكبرى، وكان له أثر كبير في تنظيم الصفوف والدعوة للجهاد ضدّ الاستعمار الفرنسي، قاوم استبداد جمال عبد الناصر، واستبداد حزب البعث، عُزل عن منصب الإفتاء أثناء حكم جمهورية الوحدة بين سوريا ومصر عام 1961، وبعد انقلاب حزب البعث عام 1963.

لكن هذا الدعم لدولة الوحدة اصطدم مع قرار رئيس جمهورية الوحدة جمال عبد الناصر بتأميم الشركات، الأمر الذي رفضته غالبية القوى الاقتصادية والمجتمعية، ليتجه عبد الناصر بطلب فتوى شرعية لشرعنة هذا القرار من المفتي العامّ في إقليم الشمال (سوريا)، ليقابل الشيخ أبو اليسر هذا الطلب بالرفض مؤكداً على حُرمة التأميم، فيُصدر عبد الناصر قراراً بعزل المفتي من منصبه في آب/ أغسطس 1961.

وبعد الإعلان عن إنهاء حكم الوحدة بين سوريا ومصر أُعلن عن مرسوم أعاد الشيخ أبو اليسر لمنصب المفتي العامّ، الذي بقي فيه حتى انقلاب حزب البعث الأول في 8 آذار/ مارس 1963[16].

مما سبق، يُلاحَظ مدى التغير الذي شهده منصب الإفتاء في سوريا بهذه الفترة، ويمكن القول: إنّ مَأْسَسة الفتوى تعززت بشكل واضح بعد الاستقلال، وتجلّى هذا الأمر من خلال تنظيم عمل الإفتاء في المحافظات السورية عَبْر ضبطها تحت إشراف المفتي العامّ للجمهورية، وكان لصدور قانون الأوقاف عام 1949 الدور الأساسي في استكمال هذا الجانب.

لكن كانت الظروف السياسية والأمنية إحدى المعوقات الأساسية في منع الاستمرارية في هذا التوجه المؤسساتي للإفتاء والفتوى الدينية في سوريا، فبداية مع تأثير الانقلابات العسكرية التي اعتمدت بشكل أساسي على القوة العسكرية متناسية قوة المؤسسة الدينية في تحريك الأحداث والرأي العامّ السوري، وهو ما ظهر في دور علماء الدين في تقليب المزاج العامّ ضدّ حكم الانقلابات والعسكر، وخاصة بفترة حكم انقلاب حسني الزعيم ومروراً بفترة حكم الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر الذي أراد تحويل منصب الإفتاء إلى إحدى أدوات حكمه، ووسيلة من الوسائل التي تحافظ على استمرار وجوده في السلطة، وهو ما كان واضحاً في طلبه من الشيخ أبو اليسر عابدين إصدار فتوى شرعية تبيح قانون التأميم، وكأنّ عبد الناصر أراد هندسة الفتوى والإفتاء الديني بما يخدم مصالحه السياسية والشخصية، وبما يُحقّق أهداف سياسته الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم السوري.

[16] انظر: محمد خير موسى، **المفتي الطبيب أبو اليسر عابدين في رفقة السلاح ومواجهة الاستبداد**، موقع قناة سوريا، 2022/2/20، الرابط: https://www.syria.tv/%D8%A7%.....

رابعاً: الإفتاء أداة البعث والأسد لشرعنة سيطرتهم على السلطة

أثرت طبيعة الظروف الجديدة التي أعقبت إعلان حزب البعث عن انقلابه الأول في 8 آذار/ مارس 1963 على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا، وتأثّر العمل الديني بطبيعة الواقع الجديد الذي استخدم فيه حزب البعث سياسة الحديد والنار، لتعزيز سلطة انقلابه بما يمنع من تحشيد الصفوف من قِبل القوى الاجتماعية على اختلاف مشاربها لمقاومة ذلك الانقلاب، فعملت سلطة الانقلاب في الشهر الأول لانقلابها على إصدار قرارٍ بعزل الشيخ أبو اليسر عابدين من منصب الإفتاء، وبقي هذا المنصب شاغراً لمدة تزيد عن عام تقريباً، لتقوم بعدها بتعيين الشيخ عبد الرزاق جوانية الشهير بالحمصي[17] مفتياً عامّاً مؤقتاً في نيسان/ إبريل 1964، ودعت لانتخابات لمنصب المفتي في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذات العام، لتبدأ حملات انتخابية لاختيار المفتي العامّ للجمهورية بين شخصيتين هما: الشيخ أحمد كفتارو والشيخ حسن حبنكة[18]، التي انتهت بانتخاب الشيخ كفتارو لمنصب المفتي العامّ للجمهورية، وبقي في المنصب حتى وفاته عام 2004.

قبل الحديث عن مجريات تلك الانتخابات ينبغي التوقف عند سياسة سلطة انقلاب حزب البعث في التعامل مع المؤسسات الدينية في سوريا، حيث اتسمت سياسة البعث بالتعامل مع تلك المؤسسات بالآتي:

أ. تقليل عدد الموظفين المثبتين على قيود وزارة الأوقاف؛ إذ تم حصر عدد الموظفين بين 200 و300 موظف.

ب. الاعتماد على موارد القطاع الخاص لتغطية نفقات موظفي المساجد دون راتب شهري ثابت من وزارة الأوقاف.

ج. إهمال الإصلاح الوزاري لعمل وزارة الأوقاف؛ فالقوانين المنظِّمة لعمل الوزارة تعود لعامَيْ 1947 و1961.

---

[17] **الشيخ عبد الرزاق جوانية الشهير بالحمصي:** (1904/1968)، وُلد في مدينة دمشق، اشتهر باسم مفتي المرحلة الانتقالية، للدلالة على الفترة الممتدة بين عزل حزب البعث للشيخ أبو اليسر عابدين عام 1963 وانتخاب مفتٍ جديد في تشرين الثاني عام 1964.

[18] **الشيخ حسن حبنكة:** (1908/1978)، وُلد في مدينة دمشق، اشتهر باسم الشيخ المجاهد لمشاركته في الثورة السورية الكبرى، وتجهيز الشباب المقاتل في فلسطين، عارض سلطة حزب البعث منذ الأيام الأولى لانقلاب البعث عام 1963، تُنتسب إليه جماعة الميدان التي تُعَدّ من الجماعات الدينية الرئيسية في دمشق إلى جانب جماعات زيد، وكفتارو، والفتح.

د. إلغاء منصب نقيب الأشراف عام 1970 والذي كان يُنتخب من قِبل مجلس رجال الدين[19].

وانتقالاً إلى حادثة انتخاب المفتي العامّ للجمهورية التي انحصرت فيها القائمة الانتخابية بين الشيخ أحمد كفتارو والشيخ حسن حبنكة، فتُعَدّ هذه الحادثة من القضايا الإشكالية في دراسة مسار منصب الإفتاء في سوريا؛ بسبب التدخُّلات التي مارستها سلطة انقلاب حزب البعث، وبسبب الطبيعة المُسَيَّسة لغالبية المراجع القليلة بعددها التي نقلت الحادثة.

قبل الشروع بنقل أحداث تلك الانتخابات يُشير بعض الباحثين إلى أن سلطة انقلاب البعث عملت قبل الدعوة إلى انتخاب المفتي على إقالة "العديد من المفتين والقضاة الشرعيين وتعيين مفتين وشرعيين ولاؤهم المطلق لحزب البعث"[20]، الأمر الذي وضع انتخاب المفتي أمام إشكالية كبيرة من ناحية اختيار جزء من الشخصيات التي ستشارك في عملية الانتخاب.

أما عن الشخصيات التي تنافست على عملية الانتخاب فكانت: الشيخ أحمد كفتارو الذي دعمته سلطة انقلاب البعث، وعُرف باسم مرشح البعث في تلك الفترة، أما المرشح الثاني فكان الشيخ حسن حبنكة الذي دعمته رابطة علماء الشام، وفي هذا الجانب ينقل أحد الباحثين أن الشيخ كفتارو دعا "المفتين ومديري الأوقاف القادمين من المحافظات إلى مزرعته على مدار ثلاثة أيام"[21] قبل عملية الانتخاب، أما عن نتيجة الانتخاب فنجح الشيخ كفتارو بالوصول إلى منصب المفتي بحصوله على 18 صوتاً، مقابل 17 صوتاً للشيخ حبنكة، إلى جانب ورقة بيضاء دون تصويت.

مما سبق، يُلاحَظ مدى خطورة السياسة التي تعاملت من خلالها سلطة انقلاب البعث مع ملفّ الإفتاء، والمشهد الديني وعمل وزارة الأوقاف، فبداية مع ملفّ الإفتاء توجَّهت سلطة الانقلاب بعد أقل من شهر لانقلابها لإصدار قرارٍ عزلت فيه الشيخ أبو اليسر عابدين من منصبه بوصفه مفتياً عامّاً للجمهورية بسبب موقفه المعارض للانقلاب، وخوفاً من إصدار فتوى شرعية تُحرّك الرأي العامّ السوري، والشارع السني على وجه التحديد ضدّ انقلاب البعث، وانتقالاً إلى خُطوة البعث الثانية التي أثرت على واقع الإفتاء في سوريا فكان إبقاء منصب المفتي شاغراً لمدة عام تقريباً، بما يضمن عدم وجود شخصية جامعة للأكثرية السُّنية.

---

[19] انظر: توماس بيريه، ترجمة حازم نهار، **الدين والدولة في سوريا علماء السنة من الانقلاب إلى الثورة**، ص46-47.

[20] محمد خير موسى، **كفتارو ومعركة الإفتاء في مواجهة الشيخ حسن حبنكة الميداني**، موقع قناة سوريا، 2021/3/14، الرابط: https://www.syria.tv/%D9%83.....

[21] المرجع السابق.

توجهت سلطة البعث فيما بعدُ لاحتواء منصب الإفتاء والفتوى الدينية في سوريا عَبْر تعيين بعض المفتين في العديد من المحافظات السورية، بما يضمن الاستقرار لصالح استمراره في الحكم، وبما يضمن نتائج انتخابات منصب المفتي العامّ لصالحه، الأمر الذي تحقق بالفعل عَبْر دعم حزب البعث لترشيح الشيخ أحمد كفتارو لمنصب المفتي.

ولعلاقة البعث مع الشيخ أحمد كفتارو قصة تعود إلى دعمه لرياض المالكي شقيق الضابط البعثي عدنان المالكي في انتخابات السلطة التشريعية لعام 1957، بالرغم من توجُّه كتلة العلماء لدعم الشيخ مصطفى السباعي في تلك الانتخابات، التي نجح فيها المالكي في الوصول إلى السلطة التشريعية، الأمر الذي زرع الشقاق بين الشيخ كفتارو والجماعات الدينية والعديد من العلماء في تلك الفترة، ليزداد هذا الشقاق مع وصوله لمنصب المفتي العامّ بعد دعم سلطة انقلاب البعث له، على حساب الشيخ حسن حبنكة المعروف بمعارضته لحزب البعث، فسلطة البعث أرادت تحويل منصب المفتي لأداة لصالحها كما فعل جمال عبد الناصر، وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال اتخاذ الشيخ كفتارو الموقف الصامت بعد محاولة حافظ الأسد تعديل المادة الثالثة من الدستور السوري المتعلقة بديانة رئيس الجمهورية عام 1973، وكذلك عدم اتخاذه موقفاً من مجازر عائلة الأسد بحق السوريين.

على عكس مواقفه من بعض القضايا السياسية الخارجية التي اتسمت بسرعة التعاطي والتفاعل، كاستنكاره الحرب العراقية الإيرانية في الأيام الأولى للحرب، إذ "وجه عام 1980 نداءً إلى الفريقين مُطالباً بوقف هذه الحرب على الفور"[22]، وكذلك استنكاره "الغزو العراقي للكويت، وذلك عام 1990 مهيباً للعراق أن يبادر إلى سحب قواته من الأراضي الكويتية"[23]، الأمر الذي يطرح تساؤلاً مفاده: هل كانت الفتوى لمفتي الجمهورية الشيخ أحمد كفتارو منسجمة مع توجُّهات السلطة وسياستها الرسمية.

أما عن إهمال عمل وزارة الأوقاف في سياسة البعث فتجلى هذا الأمر من خلال النقاط التي أشار إليها الباحث توماس بيريه، إذ ظهرت نتائج تلك السياسة بعد سقوط نظام الأسد من خلال فضح ملفات سرقة العديد من عقارات الأوقاف لصالح شخصيات محسوبة على نظام الأسد البائد وحزب البعث المنحلّ.

[22] لينة الحمصي، **المفتون في سورية**، دار العصماء، دمشق، 1996، ص115.

[23] المرجع السابق، ص115-116.

خامساً: انتقال منصب المفتي من المشيخة الدمشقية المؤسساتية [24] إلى الشيخ أحمد بدر الدين حسون [25]

تُوفي الشيخ أحمد كفتارو في الأول من أيلول/ سبتمبر 2004، وبوفاته أصبح منصب المفتي العامّ للجمهورية شاغراً، ليبدأ الحديث والجدال عن الشخصية التي ستُعيّن في هذا المنصب، وتداول الشارع السوري العديد من الأسماء التي توقَّع أن يتم اختيار شخصية منها، وكانت هذه الأسماء تنحصر ضِمن علماء دمشق كالشيخ محمد سعيد رمضان البوطي والشيخ هشام البرهاني والشيخ محمد البزم.

لكن رئيس النظام السابق أصدر مرسوماً بتعيين الشيخ أحمد بدر الدين حسون في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005 مخالفاً تلك التوقعات، خاصة أن لحسون تاريخاً إشكالياً في محافظة حلب –سيتم عرضه في الدراسة فيما بعدُ– إلى جانب عدم امتلاكه جماعة دينية كما كان الشيخ أحمد كفتارو، ورصيده الشعبي لا يمكن مقارنته بمن سبقه كالشيخ كفتارو، أو الشيخ أبو اليسر عابدين، ليطرح العديد من الباحثين تساؤلات عن سبب تعيين حسون في أعلى منصب ديني في سوريا، وفي هذا المحور يمكن وضع بعض التحليلات لهذا التساؤل من خلال المحاور الآتية:

أ– علاقة الشيخ أحمد بدر الدين حسون مع الأفرع الأمنية: تُعَدّ علاقة حسون مع بعض الأفرع الأمنية من أكثر الأمور الإشكالية التي أحاطت حول شخصيته عندما كان مفتياً لحلب، وبعد تعيينه مفتياً عامّاً للجمهورية، فيَنقل العديد من الباحثين أن حسون ربطته علاقة وثيقة مع علي مملوك، وآصف شوكت، الأمر الذي عزز حالة العداء ضدّه من قِبل مجموعة من علماء الدين في مدينة حلب عندما كان مفتياً لها، وانتقلت هذه الحالة بينه وبين الجماعات الدينية في سائر المحافظات السورية بعد تعيينه مفتياً عامّاً

[24] **المشيخة الدمشقية المؤسساتية:** يُقصد بالمشيخة الدمشقية المؤسساتية الجماعات الدينية السنية المنظَّمة في مدينة دمشق وانحصرت هذه الجماعات بفترة تعيين المفتي بعد وفاة الشيخ أحمد كفتارو بـ: جماعة زيد بن ثابت – جماعة أبي النور كفتارو (مجمع أحمد كفتارو) – جماعة الفتح (مجمع الفتح الإسلامي)، وكانت تشمل في وقت سابق عن هذه الفترة جماعة الميدان.

[25] **الشيخ أحمد بدر الدين حسون:** (1949/ اليوم)، وُلد في مدينة حلب، شخصيته جدلية وإشكالية لتاريخ علاقته بنظام الأسد الأمني، عُين في منصب المفتي العامّ للجمهورية العربية السورية بتاريخ 2005، بقي في هذا المنصب حتى إلغاء منصب المفتي عام 2021، تم اعتقاله في 27 آذار/ مارس 2025 بموجب مذكرة توقيف صادرة عن النيابة العامة، ارتبطت بمواقفه التي أيّدت جرائم نظام الأسد بحقّ السوريين، وبدأت أول جلسة لمحاكمته في 25 حزيران/ يونيو 2026.

للجمهورية، إذ اعتمد حسون على علاقته مع الأجهزة الأمنية لإزاحة مدير أوقاف مدينة حلب صهيب الشامي من منصبه، بالرغم من مكانة الشامي بين علماء حلب وتجارها[26].

ب- الدعم الإيراني المشبوه للشيخ أحمد بدر الدين حسون: تقارب بعض رجال الدين السُّنة مع إيران كحالة الشيخ الحلبي محمود عكام، الذي ظهرت علاقته بإيران بوضوح من خلال تنظيم "صلاة الغائب لآية الله الخُميني، وهو تصرُّف غير مرغوب فيه في مدينة اشتهرت بموالاتها للعراق"[27]، الأمر الذي أدى إلى تراجُع شعبية عكام الذي عينه النظام مفتياً ثانياً لمحافظة حلب إلى جانب مفتيها الأول الشيخ إبراهيم السلقيني.

أما عن علاقة حسون مع الجانب الإيراني فظهرت بوضوح أكثر عندما كان مفتياً لمحافظة حلب، وسمح بامتداد الأيدي الإيرانية إلى المحافظة إذ "سمح نظام الأسد بنشاطات تبشيرية لحزب الله اللبناني في مدينة حلب"[28]، وساعد حسونَ في هذا الأمر انفرادُهُ بقيادة الساحة الدينية الحلبية بعد إزاحة صهيب الشامي مدير أوقاف حلب "الذي يُعتبر مُعارِضاً لمشروع التشيع في"[29] سوريا، ولم تكن علاقة حسون مع الجانب الإيراني مستترة تحت الطاولة، فقد أعلن في كثير من مواقفه دعم إيران وموقفها السياسي، وظهر هذا الأمر بشكل أوضح مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، في محاولة منه لتبرير التدخُّلات الإيرانية في المسألة السورية.

ج- الشيخ أحمد بدر الدين حسون مهندس الخطاب الديني الرسمي: انسجمت مواقف الشيخ أحمد حسون مع مواقف سلطة نظام الأسد، وظهر هذا الأمر بشكل واضح من خلال الظهور الإعلامي له في الساحة الداخلية والدولية، وهو ما تجلى في محاولاته مُخاطَبة الدول الغربية بخطاب عاطفي بما ينسجم مع موقف النظام الذي كان يحاول التقارب من دول الاتحاد الأوروبي بعد العزلة التي عاشها عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، ولعل كلمته الشهيرة أمام البرلمان الأوروبي في كانون الثاني/ يناير 2008، التي بدأها بـ: (السلام عليكم.. Good morning.. شالوم)، حيث أثار استخدامه

---

[26] انظر: عمار ديوب، **المفتي حسون... ونقاش هُوِيّة سورية**، موقع العربي الجديد، 2021/11/21، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%....

[27] توماس بيريه، ترجمة حازم نهار، **الدين والدولة في سوريا علماء السُّنة من الانقلاب إلى الثورة**، مرجع سابق، ص132.

[28] تقرير المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، **إلغاء منصب المفتي في سوريا.. السياقات والأبعاد**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2021، ص5.

[29] عباس شريفة ووائل علوان، **منصب المفتي في سوريا بين الإلغاء وإعادة الانتخاب**، مركز جسور للدراسات، إسطنبول، ص4.

الكلمة العبرية (شالوم) ضجة كبيرة، وعكست هذه الكلمة مدى الانسجام بين خطاب المفتي حسون كأعلى سلطة دينية في سوريا والتوجه السياسي لسلطة نظام الأسد.

فتاريخ إلقاء تلك الكلمة ترافَق مع الحديث عن تطبيع العلاقات السورية مع الكيان الصهيوني، فحاول نظام الأسد استثمار وجود شخصية كحسون لإظهار سياسة التقارب من الغرب، ليظهر حسون كمهندس لخطاب ديني جديد منسجم مع الخطاب الرسمي لسلطة نظام الأسد، ولعل تغيُّر خطابه مع الدول الغربية بعد اندلاع الثورة عام 2011 وإعلان الدول الأوروبية مقاطعة النظام سياسياً، وتوجُّهها لدعم قوى المعارضة سياسياً هو خير دليل على هذا الانسجام، فكانت كلمته الشهيرة التي هدد فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2011 بقوافل من الاستشهاديين من الشباب والفتيات السوريين، كاشفة عن مدى التناقض بين توجُّهات المفتي حسون السابقة والجديدة.

د- المفتي أحمد بدر الدين حسون مفتي المجازر والبراميل: خرج المفتي أحمد حسون منذ الأيام الأولى بموقف المدافع عن نظام الأسد، إذ هاجم جموع المتظاهرين، متهماً الثوار بتنفيذ أجندة دولية لتخريب البلاد، ولإضعاف محور المقاومة والممانعة، ووصلت فيه الحالة إلى دعوة قوات نظام الأسد لقصف مكثف ومركز للأحياء الشرقية التي كانت تحت سيطرة الجيش الحرّ في نيسان/ إبريل 2015، التي اشتد عليها القصف بالفعل بعد الدعوة.

ليظهر موقفه بمثابة فتوى شرعية لشرعنة القتل بحقّ الشعب السوري، حيث قال تقريرٌ لمنظمة العفو الدولية صدر عام 2017: إنّه وثّق قوائم 13 ألف اسم تم إعدامهم في سجن صيدنايا منذ عام 2013 حملت توقيع مفتي الجمهورية أحمد بدر الدين حسون[30]. الأمر الذي يندرج ضمن الاتهامات الموجهة لحسون ضمن مسار المحاكمة التي بدأت في 25 حزيران/ يونيو 2026، وهو ما يثبّت عليه اسم مفتي القتل والبراميل الذي أُطلق عليه بعد التحرير، بعد خدمة للنظام البائد حاول فيها إضفاء طابع الشرعية عليه منذ تعيينه كمفتٍ حتى عزله عام 2021.

[30] انظر: محمد أيوب، **قصة أحمد حسون مفتي البراميل والإعدامات**، موقع الجزيرة، 2025/4/4، الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2025/4/2/%....

سادساً: إلغاء نظام الأسد لمنصب المفتي العامّ للجمهورية العربية السورية

شهد عام 2018 صدور القانون رقم 31 الناظم لعمل وزارة الأوقاف بعد إقراره من مجلس الشعب التابع لنظام الأسد، الذي توجَّه من خلاله إلى صياغة مسار جديد للإفتاء في سوريا عَبْر تشكيل مجلسٍ فقهيٍّ يرأسه وزير الأوقاف عبد الستار السيد، وأقرّ القانون توجُّهاً جديداً يتعلق بالحياة الدينية ونمط التفكير الديني بما يتناسب مع توجُّهات ومصالح نظام الأسد وحليفه الإيراني.

نصّت المادة الثانية ببندها الرابع على "محاربة الفكر التكفيري المتطرف، كالوهابية وتنظيم الإخوان المسلمين وما يماثلها من الحركات والتنظيمات المتطرفة"[31]، وعزَّز القانون من سلطة وزير الأوقاف في تراتبية المؤسسة الدينية فنصت المادة الثالثة من القانون على أن "يتولى الوزير تسمية مفتين في المحافظات عند الحاجة"[32]، الأمر الذي جعل لوزير الأوقاف سلطة مطلقة لإدارة المشهد الديني بشكل عامّ، وللفتوى الدينية بشكل خاص، وهي المسألة الأخطر في هذا القانون، وخاصة في إقراره تشكيل المجلس الفقهي الذي جمع في صفوفه ممثلين عن الطائفة الشيعية والعلوية والدرزية.

رفض العديد من العلماء والباحثين في الشأن الديني القانون، إذ انحصر مسار الإفتاء العامّ في سوريا منذ انهيار الحكم العثماني بالغالبية السُّنية، وأخطر ما في القانون أنه جعل منصب المفتي العامّ للجمهورية تابعاً للمجلس الفقهي، وهو ما يضع القيود على هذا المنصب الذي حوَّله نظام البعث إلى أداة من أدواته، فالمفتي في الفترة التي سبقت انقلاب البعث وحكم عائلة الأسد كان منصباً مستقلاً عن تأثير القرار السياسي.

إلى جانب القضايا السابقة أضافت المادة السادسة بالقانون مسألةً إشكالية أخرى تمثلت بإضافة ممثلين عن الطوائف المسيحية للمجلس الفقهي "يتم تسميتهم من قِبل مرجعيّاتهم عند مناقشة المسائل المشتركة بين الأديان وما يتعلق بتعزيز الوحدة الوطنية"[33]، فتكمن الخطورة في أن المجلس حسب التركيبة التي أسسها النظام هو مجلس فقهي إسلامي، فكيف يضمّ ممثلين عن الطوائف المسيحية، فلو كان المجلس عبارة عن مجلس ديني تحت مسمى المجلس الديني الأعلى في سوريا لكان هذا الأمر مقبولاً.

---

[31] القانون /31/ لعام 2018 الناظم لعمل وزارة الأوقاف التابعة لنظام الأسد البائد.

[32] المرجع السابق.

[33] المرجع السابق.

لكن سياسة النظام منذ انقلاب البعث الأول عام 1963 كانت تسعى لتمييع الهُوِيّة الدينية الإسلامية لصالح شعارات البعث، إلى جانب سعيها لإفقاد الأكثرية السُّنية مقوِّمات قوتها ووحدتها كمنصب المفتي العامّ، الأمر الذي ظهر بشكل واضح عام 2021 عندما توجه النظام لإلغاء منصب المفتي العامّ للجمهورية منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر بموجب المرسوم التشريعي رقم 28، إلى جانب إلغاء مناصب الإفتاء الفرعية، ليكون الإفتاء من صلاحيات المجلس الفقهي برئاسة وزير الأوقاف عبد الستار السيد المعروف بقربه من رأس النظام السوري بشار الأسد، وبعلاقاته المشبوهة مع ضباط الأفرع الأمنية.

وفي ظلّ هذه التغييرات الخطيرة توجه المجلس الإسلامي السوري[34] إلى الاجتماع وانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عامّاً للجمهورية العربية السورية، كردة فعل على قرار رأس النظام الذي استفزّ من خلاله مشاعر الغالبية السُّنية، وفي هذا الإطار تتلخَّص أسباب إلغاء منصب المفتي حول المحاور الآتية:

1. **زيادة النفوذ الإيراني في المشهد الديني:** ربطت علاقة وثيقة بين المفتي أحمد حسون والجانب الإيراني منذ أن كان مفتياً لمحافظة حلب، وازدادت هذه العلاقة بعد تعيينه مفتياً عامّاً للجمهورية، ويربط العديد من الباحثين بين وصوله لمنصب المفتي وعلاقته بإيران، الأمر الذي دعم حظوظه في البقاء في منصبه بالرغم من توتُّر العلاقة مع وزير الأوقاف عبد الستار السيد، الذي عَمِلَ على سحب الدعم الإيراني من خلال زيارته لمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في مدينة قم الإيرانية مع مجموعة من علماء الدين السوريين دون حضور المفتي حسون.

أظهر السيد تقرُّباً كبيراً من الجانب الإيراني، ليصدر بعد أشهر من الزيارة القانون 31، الذي نظم عمل وزارة الأوقاف، وأسَّس المجلس الفقهي الذي ضمّ في صفوفه رجال دين شيعة، وأسهم إلغاء منصب المفتي العامّ عام 2021 بكسر حالة حصر مرجعية الفتوى بالأكثرية السنية، فأباح القانون إمكانية الاعتماد على المذهب الشيعي بقضايا الإفتاء وقوانين الوقف والأحوال الشخصية، عكس الحالة السابقة التي كان يُعتمَد فيها على آراء الفقهاء الأربعة حسب كتب مذهب أهل السُّنة والجماعة[35].

---

[34] **المجلس الإسلامي السوري:** هيئة مرجعية إسلامية، تأسس في شهر نيسان/ إبريل لعام 2014، ضمّ في صفوفه /40/ رابطة وهيئة إسلامية وبعض الشخصيات المستقلة، سعى لأن يكون المرجعية الرسمية للسوريين بعد سيطرة نظام الأسد على المؤسسة الدينية السورية.

[35] انظر: عباس شريفة ووائل علوان، **منصب المفتي في سوريا بين الإلغاء وإعادة الانتخاب**، مرجع سابق، ص8-9.

2. **إضعاف المكوِّن السني والسيطرة الكاملة على إصدار الفتوى الدينية:** سعى نظام الأسد إلى السيطرة على المشهد الديني منذ انقلابه الأول عام 1963، وظهر هذا الأمر من خلال عزل مفتي الجمهورية الشيخ أبو اليسر عابدين، وتدخُّله في انتخابات المفتي العامّ عام 1964 عبر تعيينه لبعض المفتين الذين أسهموا في انتخاب الشيخ أحمد كفتارو.

بعد اندلاع الثورة في آذار/ مارس عام 2011 توجهت وزارة الأوقاف التابعة للنظام لإقصاء العلماء والخطباء الذين أيَّدوا الثورة، إلى أن وصل به الأمر إلى ملاحقة بعض العلماء المعارضين له واغتيالهم، ليعمل بعد ذلك على تعيين بعض العلماء الذين أيدوا نظامه في مناصب مركزية في وزارة الأوقاف.

لينقسم العلماء إثر ذلك إلى ثلاثة تيارات: تيار أعلن دعمه لثورة الشعب وكان بقيادة مجموعة من العلماء، وتيار وقف مع النظام، وتيار ثالث عمل على الدعوة إلى الإصلاح بداية الثورة وابتعد عن الخوض بالحديث السياسي فيما بعد، وجمع هذا التيار عدداً قليلاً من العلماء، ليظهر علماء المكون السني بموقف منقسم أفقدهم القوة بالحديث باسم الغالبية السنية.

أكمل النظام سياسة الإضعاف من خلال إلغاء منصب المفتي العام الذي كان يشغله علماء أهل السُّنة، وكانت غاية النظام الكبرى من هذا التحول السيطرة المطلقة على المؤسسة الدينية، ومنع ظهور أيّ عمل ديني فردي أو مؤسساتي مُعارض لسياساته، لكَيْلا يكون هناك أيّ دور لعلماء الدين في تحريك الرأي العامّ، أو الشارع السوري، كما حصل على سبيل المثال في مساجد دمشق إذ تحولت العديد من منابر الجوامع إلى منابر ثورية دفعت المصلين للمشاركة بالثورة.

أما عن سعيه لإلغاء منصب الإفتاء في المحافظات فيعود هذا الأمر بالدرجة الأولى إلى منع ظهور شخصيات دينية رسمية تُعارض خُطَطه وأفعاله، كحالة إعلان الشيخ إبراهيم السلقيني مفتي حلب دعم الحراك الثوري في المحافظة، عَبْر البيانات التي وقَّع عليها، ومن خلال مطالبته بالإصلاح السياسي في الأيام الأولى للثورة السورية.

3. **سيطرة وزير أوقاف نظام البعث على المشهد الديني السوري:** عمل حزب البعث على السيطرة على الحياة الدينية من خلال بوابة وزارة الأوقاف، واتَّسمت تلك السياسة بالتدرج خوفاً من انتفاضة علمائية في وجهه كما حصل أثناء محاولة الأسد الأب تعديل المادة الدستورية التي تحدد دين رئيس الجمهورية، ففي عام 1967 أصدر قراراً عدل بموجبه آلية اختيار المفتي من الانتخاب إلى التعيين بموجب مرسوم يُصدره رئيس الجمهورية، بعد ترشيح وزير الأوقاف لثلاث شخصيات يختار رئيس الدولة مَن يجده مناسباً للوصول إلى هذا المنصب.

واستكمل النظام خطته في السيطرة على المشهد الديني من خلال تقليص صلاحيات المفتي التي كانت تقوم على أساس أنه المشرف على الإفتاء والتدريس، ورئيس المجلس الأعلى للإفتاء، لينقل هذه الصلاحيات إلى وزير الأوقاف، إلى جانب توجُّهه إلى إلغاء مجلس الإفتاء الأعلى بموجب القانون 31 لعام 2018، الذي استعاض عنه بالمجلس العلمي الفقهي الذي جمع علماء للطوائف الشيعية والدرزية والعلوية برئاسة وزير الأوقاف، وبذلك أصبحت الفتوى تابعة بالمطلق للتوجهات التي تنسجم مع سياسة نظام الأسد، ليستكمل الأخير بموجب هذا القرار السياسة التي عمل على تطبيقها منذ وصوله إلى السلطة، التي حوَّل من خلالها المؤسسة الدينية إلى أداة من أدوات سيطرته على المجتمع السوري، عَبْر تَسْيِيس الفتوى بما يخدم مصالحه وسياساته[36].

[36] انظر: نورس العبد الله، **تطوُّر إدارة الإفتاء العامّ والتدريس الديني في سوريا**، مركز الحوار السوري، إسطنبول، 2021، ص6-9.

سابعاً: الإفتاء في سوريا بعد التحرير وسقوط نظام الأسد

أصدر الرئيس أحمد الشرع القرار رقم 7 في 28 آذار/ مارس 2025 عيّن من خلاله الشيخ أسامة الرفاعي[37] في منصب المفتي العامّ للجمهورية العربية السورية، وبذلك كان اختيار الشيخ الرفاعي لمنصب الإفتاء ضِمن آلية التعيين وليس الانتخاب، الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الظروف في تلك الفترة، وبسبب عدم وجود هيئة علمائية تجمع كبار علماء الدين في سوريا لانتخاب عالم لهذا المنصب، الأمر الذي فرض الاعتمادَ على هذه الآلية بالرغم من دعم الشيخ أسامة الرفاعي فكرة اختيار المفتي عَبْر آلية الانتخاب وليس التعيين من خلال وجود هيئة عامة تجمع كبار علماء الدين الإسلامي في سوريا، الأمر الذي يرجحه أيضاً في اختيار أعضاء مجلس الإفتاء الأعلى وَفْق آلية الانتخاب وليس التعيين[38].

وفي هذا الجانب استكمل الرئيس الشرع قرار تعيين المفتي بإصداره القرار رقم 8 في 28 آذار/ مارس 2025 الذي شكَّل بموجبه مجلس الإفتاء الأعلى، الذي تكوَّن من 14 عضواً إلى جانب الشيخ الرفاعي كرئيس للمجلس، وعكست تشكيلة مجلس الإفتاء الأعلى تنوُّعاً شمل البُعد المناطقي، والبُعد العلمي لتعدُّد اختصاصات أعضائه بالعلوم الشرعية بين اختصاص الفقه، والحديث، وعلوم القرآن الكريم، وبعض اختصاصات العلوم الكونية، وتشكل المجلس من علماء من المجلس الإسلامي الذي أُعلن عن حلّه في 28 حزيران/ يونيو 2025، وعلماء من هيئة تحرير الشام التي أُعلن عن حلها بتاريخ 29 كانون الثاني/ يناير 2025، وفي هذا الإطار يمكن وضع جدول تعريفي لأعضاء مجلس الإفتاء الأعلى من خلال الجدول الآتي[39]:

---

[37] **الشيخ أسامة الرفاعي:** (1944/اليوم)، وُلد في مدينة دمشق، مختصّ في الفقه، أعلن تأييده للثورة عبر مجموعة من الخُطَب التي ألقاها في جامع الشيخ عبد الكريم الرفاعي في حي كفرسوسة، وهو رئيس المجلس الإسلامي السوري، تم انتخابه لمنصب المفتي العامّ للجمهورية العربية السورية عام 2021، رداً على إلغاء النظام لمنصب المفتي بموجب التغييرات بالقانون رقم31 الذي أصدره نظام الأسد البائد.

[38] تم إجراء مقابلة مع الشيخ أسامة الرفاعي بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 2026 للتعرف على مجريات تعيينه في منصب الإفتاء، ولمعرفة وجهة نظره في تلك الآلية ولمسار إصدار الفتاوى في سوريا.

[39] انظر: تسنيم حسناوي، **مجلس الإفتاء الأعلى في سوريا.. مهامه وأبرز أعضائه**، موقع الجزيرة، 2025/4/2، الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/4/2/....

أسماء واختصاصات مجلس الإفتاء الأعلى لعام 2025

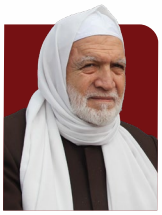

الشيخ أسامة الرفاعي (رئيساً)

المحافظة	الاختصاص/ العمل
دمشق	إجازة في اللغة العربية، ومختص في العلوم الشرعية، ومفتٍ منتخب من قبل المجلس الإسلامي السوري

الشيخ الدكتور محمد راتب النابلسي

المحافظة	الاختصاص/ العمل
دمشق	دكتوراة في التربية، ومختص في مجال الإعجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف

الشيخ الدكتور محمد أبو الخير شكري

المحافظة	الاختصاص/ العمل
دمشق	إجازة في دكتوراة في الفقه وأصوله، ووزير الأوقاف في حكومة آذار/ مارس 2025اللغة العربية، ومختص في العلوم الشرعية، ومفتٍ منتخب من قبل المجلس الإسلامي السوري

الشيخ محمد نعيم عرقسوسي

المحافظة	الاختصاص/ العمل
دمشق	إجازة في اللغة العربية، وعالم في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف

الشيخ الدكتور عبد الفتاح البزم

المحافظة	الاختصاص/ العمل
دمشق	دكتوراة أولى في الفلسفة ودكتوراة ثانية في علم الحديث، ومفتي مدينة دمشق، ومدير معهد الفتح

الشيخ الدكتور خير الله طالب

المحافظة	الاختصاص/ العمل
حلب	دكتوراة في الشريعة الإسلامية، ورئيس هيئة الشام الإسلامية

الشيخ عبد الرحيم عطون

المحافظة	الاختصاص/ العمل
إدلب	مؤسس حركة الفجر الإسلامية، وأحد مؤسسي هيئة تحرير الشام، ورئيس المكتب الاستشاري للشؤون الدينية في الجمهورية

الدكتور مظهر الويس

المحافظة	الاختصاص/ العمل
ديرالزور	إجازة في الطب البشري، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في حكومة الإنقاذ السورية، ووزير العدل في حكومة آذار/ مارس ٢٠٢٥

أسماء واختصاصات مجلس الإفتاء الأعلى لعام 2025

الشيخ الدكتور أنس عيروط

المحافظة	الاختصاص/ العمل
طرطوس	دكتوراة في الاقتصاد الإسلامي

الشيخ أنس الموسى

المحافظة	الاختصاص/ العمل
حماة	ماجستير في الحديث الشريف

الشيخ الدكتور إبراهيم شاشو

المحافظة	الاختصاص/ العمل
حلب	دكتوراة في المعاملات والمصارف الإسلامية - وزير العدل في حكومة الإنقاذ السورية الأولى والثانية، ووزير الأوقاف في الحكومة الثالثة

الدكتور إبراهيم الحسون

المحافظة	الاختصاص/ العمل
الرقة	دكتوراة في العلوم الإسلامية

الشيخ علاء الدين قصير

المحافظة	الاختصاص/ العمل
حلب	مختص في العلوم الشرعية

الدكتور محمد وهبي سليمان

المحافظة	الاختصاص/ العمل
دمشق	دكتوراة في الفقه المقارن، وعضو في مجمع الشيخ أحمد كفتارو

الشيخ سهل جنيد

المحافظة	الاختصاص/ العمل
حمص	مختص في العلوم الشرعية، وعضو في رابطة العلماء السوريين

يُلاحَظ من الجدول السابق مدى التنوع الذي شمله تشكيل المجلس، بدايةً من شموله لكافة المناطق الجغرافية من شمال البلاد لجنوبها، ومن غربها إلى شرقها، إلى جانب التنوع في اختصاصات العلوم الشرعية التي تتطلبها الفتوى الدينية، فضلاً عن التنوع في المدارس الفكرية والفقهية والدعوية لأعضاء المجلس، خاصة أن المجلس جمع أعضاء من الجماعات الأساسية في مدينة دمشق: (زيد، وكفتارو، والفتح)، الأمر الذي أزال مخاوف بعض الجماعات الدينية من استحواذ فكر مذهب عقدي أو تيار دعوي معين على تكوين المجلس وإطلاق الفتاوى الدينية. وفي هذا الإطار حدد القرار رقم 8 مهام مجلس الإفتاء بالنقاط التالية:

- إصدار الفتاوى في المستجدّات والنوازل والمسائل العامة.
- بيان الحكم الشرعي في القضايا التي تُحال إليه.
- تعيين المفتين ولجان الإفتاء في المحافظات، وتحديد اختصاصاتهم.
- الإشراف على دور الإفتاء في المحافظات وتقديم الدعم والمشورة اللازمة"[40].

يُلاحَظ من المهام السابقة عودة منصب مفتي المحافظة التي عمل نظام الأسد على إلغائه بعد تشكيله المجلس الفقهي، أما عن أداء مجلس الإفتاء الأعلى فتُعَدُّ فتوى تحريم الثأر والانتقام التي أصدرها المجلس بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2025 من أبرز الفتاوى التي صدرت عنه، وكانت ذات صدى كبير لارتباطها بمسألة العدالة الانتقالية، الأمر الذي دفع المجلس لإعادة نشر الفتوى بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 2026 بعد خروج مظاهرات في عدة محافظات تطالب الحكومة السورية بتسريع العمل بملفّ تطبيق مسار العدالة الانتقالية.

وبعد اندلاع أحداث السويداء في تموز/ يوليو 2025 أصدر المجلس بياناً أكد فيه على حرمة الخيانة والاستعانة بالعدو الصهيوني، وحرمة قتل الأطفال والنساء والاعتداء على المدنيين، وشدّد فيه على ضرورة التمييز بين مَن يتعاون مع العدو وبين سائر أبناء المجتمع، مؤكداً على وجوب قيام الدولة بحماية جميع المواطنين، مُحذِّراً من تحوُّل تلك الأحداث لفتنة طائفية بين مكوِّنات المجتمع السوري.

[40] القرار رقم (8) الصادر عن رئيس الجمهورية العربية السورية لعام 2025.

ثامناً: تحليل مسار التطوُّر في منصب الإفتاء (1920 -2025)

أثرت التطوُّرات السياسية التي شهدتها سوريا منذ انهيار الحكم العثماني إلى سقوط نظام الأسد بالمسار الخاص بعمل الإفتاء، وآلية اختيار المفتي العامّ للبلاد بين التعيين والانتخاب، وظهرت معالم ذلك التأثير بشكل واضح بالتدخُّلات التي مارستها الأنظمة الاستبدادية التي تعاقبت على سوريا بداية مع حكم الانقلابات العسكرية، وانتقالاً إلى مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر، ووصولاً إلى انقلاب حزب البعث واستفراد عائلة الأسد بالحكم، وفي هذا الجانب يمكن وضع مسار تحليلي لأبرز التطوُّرات التي شهدها منصب الإفتاء بالمحاور الآتية:

أ. **آلية اختيار المفتي العامّ للجمهورية في سوريا:** تمحورت آلية اختيار المفتي في الفترة الممتدة بين عامَيْ 1920 و2025 حول الآليّات الآتية:

1. **آلية التعيين من قِبل السلطة السياسية:** تجلت هذه الآلية في طريقة تعيين أربعة مفتين:

أسماء العلماء الذين تم تعيينهم من قبل السلطة السياسية في منصب المفتي العام

الشيخ
أحمد بدر الدين حسون
مرسوم جمهوري أصدره بشار الأسد
مصدر التعيين

الشيخ
عبد الرزاق جوانية
تكليف من قبل مجلس قيادة انقلاب حزب البعث
مصدر التعيين

الشيخ
محمد عطا الله الكسم
الملك فيصل بـن الحســين
مصدر التعيين

الشيخ
أسامة الرفاعي
قرار رئاسي أصدره الرئيس أحمد الشرع
مصدر التعيين

2. **آلية الانتخاب من قِبل هيئة علمائية:** اعتمدت الآلية الثانية لاختيار المفتي على الانتخاب من قِبل هيئات جمعت كبار علماء الدين في سوريا، ومن خلال هذه الآلية تم اختيار أربعة مفتين:

أسماء العلماء الذين تم انتخابهم من قبل هيئات علمائية لمنصب المفتي العام

الشيخ
محمد شكري الأسطواني

هيئة علمائية تشكلت بموجب مرسوم لتنظيم انتخاب المفتي

مرجعية الانتخاب

الشيخ
أبو اليسر عابدين

هيئة المفتين والمجلس الإسلامي الأعلى

مرجعية الانتخاب

الشيخ
أحمد كفتارو

أعضاء مجلس الإفتاء الأعلى وعدد من المفتين والقضاة الشرعيين

مرجعية الانتخاب

الشيخ
أسامة الرفاعي

المجلس الإسلامي السوري

مرجعية الانتخاب

ت. تأثير السلطة السياسية على مسار عمل المفتي ومجالس الإفتاء الديني في سوريا:

شكل تدخُّل السلطة السياسية بتعيين المفتي العامّ للجمهورية العامل الأساسي في تحديد نطاق عمل المفتي، فظهر هذا الأمر بشكل واضح بمرحلة تعيين الشيخ أحمد بدر الدين حسون كمفتٍ عامّ للجمهورية، إذ تناسقت الفتاوى التي أصدرها مع مصلحة نظام الأسد البائد، وانسجمت المواقف التي صدرت عنه بمواقف النظام، وخاصة مواقفه بعد اندلاع الثورة عام 2011 التي حاول من خلالها شرعنة الأسلوب الأمني الذي استخدمه النظام لمواجهة جموع المتظاهرين.

وظهر أيضاً معالم تأثير السلطة السياسية على مسار عمل الإفتاء من خلال تدخُّلها ودعمها لانتخاب الشيخ أحمد كفتارو، الأمر الذي تجلَّى بسلسلة من التعيينات التي أسهمت في دعم فرص نجاحه على حساب الشيخ حسن حبنكة، وخاصة أن الفارق بين الشيخين كان صوتاً واحداً فقط، الحال الذي يسلط الضوء على أهمية إبعاد القرار السياسي عن تشكيل الهيئة العلمائية التي يقع على عاتقها انتخاب المفتي.

ج. منصب الإفتاء في أنظمة الاستبداد وحكم الانقلابات العسكرية في سوريا بين التجميد والإلغاء:

عانى الميدان الديني بشكل عامّ ومنصب الإفتاء بشكل خاص من حكم الأنظمة الاستبدادية كسائر الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت معالم هذه المعاناة بداية من توجُّه قادة الانقلابات العسكرية لوضع قيود للعمل الديني في سوريا كحال العقيد حسني الزعيم، ومروراً برئيس دولة الوحدة بين سوريا ومصر جمال عبد الناصر الذي عمل على عزل الشيخ أبو اليسر عابدين من منصب المفتي العامّ للجمهورية، ليدخل منصب المفتي بموجب هذا القرار بفترة تجميد، بسبب رفض الشيخ إصدار فتوى لشرعنة قرار التأميم الذي أصدره عبد الناصر.

وانتقالاً لفترة حكم البعث الذي عمل على عزل الشيخ أبو اليسر عابدين بعد شهر من انقلابه خوفاً من إصدار فتوى دينية تدفع المجتمع السوري وخاصة الأغلبية السنية للخروج ضد سلطة انقلابه، ليدخل هذا المنصب بفترة تجميد لعامٍ تقريباً، ليصدر مجلس قيادة انقلاب البعث قراراً بتعيين الشيخ عبد الرزاق جوانية مفتياً مؤقتاً لحين انتخاب مفتٍ جديد للجمهورية.

أما الانتكاسة الكبرى لمسار الإفتاء في سوريا فكانت عندما أصدر رئيس النظام السابق بشار الأسد قراراً بإلغاء منصب المفتي العامّ للجمهورية بشكل كامل، وهي الخُطوة التي لم يسبقه إليها أحد بالرغم من محاولة الاحتلال الفرنسي إصدار قرار بذلك، بعد فتوى الشيخ محمد عطا الله الكسم بمواجهة القوات الفرنسية بعد دخولها لدمشق، ليستفز بهذا القرار مشاعر الأغلبية السُّنية بسبب رمزية هذا المنصب، إذ

يمثل المفتي مرجعية للمسلمين السُّنة، وهو ما دفع النظامَ لإبقاء هذا المنصب تحت رعايته بدايةً من دعمه لانتخاب الشيخ أحمد كفتارو للمنصب، ونهاية بتعيين الشيخ أحمد حسون كمفتٍ للجمهورية عام 2005.

د. رؤية لمستقبل الإفتاء ومنصب المفتي في سوريا: يحتاج منصب الإفتاء والمفتي العامّ للجمهورية لإعادة ضبط لآلية اختيار المفتي ومجلس الإفتاء، بما يضمن استقلالية مؤسسة الإفتاء، وعدم تدخُّل السلطة السياسية في إصدار الفتاوى الدينية، وعليه يمكن وضع أهم المحدِّدات التي تسهم في إعادة بناء مؤسسة الإفتاء السورية في ضوء النقاط الآتية:

- اعتماد آلية الانتخاب لاختيار المفتي العامّ للجمهورية وَفْق معايير ومقاييس محدَّدة تضمن اختيار الشخصية الأصلح، بعيداً عن الأسباب المرتبطة بالانتماء لأيّ مدرسة دعوية معينة.
- اعتماد آلية الانتخاب لمجلس الإفتاء الأعلى من خلال تكوين مجلس علمائي يضمّ كبار علماء الدين من جميع المحافظات السورية، وكافة المذاهب الفقهية والمذاهب العُقدية التي تم اعتمادها في ميثاق وحدة الخطاب الإسلامي الصادر عن وزارة الأوقاف السورية.
- استقلال مؤسسة الإفتاء كمنصب المفتي العامّ للجمهورية ومجلس الإفتاء الأعلى من الناحية المالية، بحيث يتم تأسيس صندوق مالي من مال الوقف، لضمان الاستقلالية في إصدار الفتاوى بعيداً عن أيّ تأثير سياسي وحكومي.
- استقلالية مؤسسة الإفتاء كمفتٍ عامّ للجمهورية وكمجلس الإفتاء الأعلى عن قرارات السلطة السياسية، بحيث يكون قرار انتخاب المفتي أو عزله لأسباب صحية أو سبب آخر صادر عن المجلس العلمائي الذي يضمّ كبار علماء الدين في سوريا، دون أيّ تدخُّل للسلطة السياسية.
- العمل على تعزيز دور مجلس الإفتاء الأعلى في إعادة ضبط وتكوين رأس المال الاجتماعي للمجتمع السوري، عَبْر متابعة إصدار البيانات والفتاوى التي تحرم الفِتَن الطائفية، وتَحُدّ من خطاب الكراهية باسم المؤسسة الدينية.
- العمل على إيجاد قنوات تواصُل دائمة بين مجلس الإفتاء الأعلى ومرجعيات الأديان والطوائف الأخرى في سوريا، بما يسهم في حلّ الإشكالات والتجاوُزات الطائفية، وخاصة في المناطق ذات التنوُّع الطائفي والقومي منعاً لانزلاق البلاد بحرب أهلية.

الخُلاصة

تُشكل مسألة إعادة ضبط المشهد الديني بعد سقوط نظام الأسد أحد الأعمال التي تقع على عاتق المؤسسة الدينية في سوريا، لتصحيح مسار عمل تلك المؤسسة بشكل عامّ، ومنصب المفتي العامّ للجمهورية ومسار الإفتاء بشكل خاص.

فنظام الأسد البائد عمل –كما وضَّحت الدراسة– على تخريب العمل الديني، وحوّل الفتوى الدينية ومنصب المفتي إلى أداة من أدوات سيطرته على الدولة، ووسيلة لتخدير المجتمع وإبقائه تحت عباءة البعث والأسد، ضِمن سياسة بدأت منذ عزله مفتي الجمهورية الشيخ أبو اليسر عابدين عام 1963، وانتقالاً لتدخُّله في انتخاب الشيخ أحمد كفتارو لمنصب مفتي الجمهورية عام 1964، ووصولاً إلى تعيينه الشيخ أحمد بدر حسون مفتياً للجمهورية عام 2005.

لذلك، تُمثّل المرحلة الحالية فرصة للتعافي وإعادة العمل الدعوي لمساره الصحيح، ضِمن إجراءات تُنظّم اختيار المفتي العامّ وأعضاء مجلس الإفتاء الأعلى ضِمن آلية الانتخاب، الأمر الذي يستدعي العمل على تشكيل هيئة دينية منظَّمة، على غرار تجربة المجلس الإسلامي السوري الذي شكَّل مرجعية دينية لإصدار الفتاوى الشرعية.

في هذا الجانب، يُشكّل المسار التاريخي لفترة ما قبل انقلاب البعث عام 1963 رصيداً يدعم توجُّهات بعض العلماء الداعين لإعادة تكوين المشهد الديني بعد سقوط النظام البائد، بعيداً عن التوجُّهات السياسية والحكومية، وبما يضمن الاستقلالية في انتخاب المفتي العامّ، وأعضاء مجلس الإفتاء الأعلى لضمان الاستقلالية في إصدار الفتاوى الصادرة عنهم.

وعليه ينبغي على الجماعات الدينية السورية العمل على تنظيم اجتماعٍ موسَّعٍ ينبثق عنه تأسيس هيئة تضمّ كبار علماء الدين الإسلامي، تعمل على تنظيم انتخابات لمنصب المفتي العامّ للجمهورية، إلى جانب انتخاب أعضاء مجلس الإفتاء الأعلى، بعيداً عن الغايات السياسية التي عملت على تكريسها أنظمة الاستبداد في سوريا منذ انقلاب العقيد حسني الزعيم، ومروراً بفترة حكم جمهورية الوحدة بين سوريا ومصر برئاسة جمال عبد الناصر، ووصولاً إلى فترة حكم نظام الأسد البائد الذي عمل على صياغة المشهد الديني بما يخدم مصالحه وسياساته.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب والمطبوعات:

1) بلال عرابي ومحمد العبد الله، **علم الاجتماع العام**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2011.

2) توماس بيريه، **الدين والدولة في سورية علماء السنة من الانقلاب إلى الثورة**، ترجمة: حازم نهار، ط1، مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، الدوحة، 2020.

3) عباس شريفة ووائل علوان، **منصب المفتي في سوريا بين الإلغاء وإعادة الانتخاب**، مركز جسور للدراسات، إسطنبول، 2021.

4) لينة الحمصي، **المفتون في سوريا**، ط1، دار العصماء، دمشق، 1996.

5) محمد عبد الله دراز، **الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان**، ط1. دار القلم، الكويت، 1952.

6) محمد عدنان كاتبي، **تاريخ الإفتاء في حلب الشهباء**، ط1، دار التراث، حلب، 2003.

7) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. **إلغاء منصب المفتي في سوريا.. السياقات والأبعاد**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2021.

8) نورس العبد الله، **تطور إدارة الإفتاء العامّ والتدريس الديني في سوريا**، مركز الحوار السوري، إسطنبول، 2021.

القوانين والقرارات:

1) القانون 31 لعام 2018 الناظم لعمل وزارة الأوقاف التابعة لنظام الأسد البائد.

2) القرار رقم 8 الصادر عن رئيس الجمهورية العربية السورية لعام 2025.

المنشورات الإلكترونية:

1) تسنيم حسناوي، **مجلس الإفتاء الأعلى في سوريا.. مهامه وأبرز أعضائه**، موقع الجزيرة، 2025/4/2.

2) سلمى جميل، **تاريخ منصب مفتي الجمهورية في سوريا 1932 – 2021**، موقع رصيف22، 2017/11/17.

3) محمد خير موسى، **المفتي الأول لسوريا بعد الاستقلال محمد عطا الله الكسم.. مواجهات ومبادرات**، موقع تلفزيون سوريا، 2022/1/30.

4) محمد خير موسى، **المفتي الطبيب أبو اليسر عابدين في رفقة السلاح ومواجهة الاستبداد**، موقع تلفزيون سوريا، 2022/2/20.

5) محمد خير موسى، **كفتارو ومعركة الإفتاء في مواجهة الشيخ حسن حبنكة الميداني**، موقع تلفزيون سوريا، 2021/3/14.

6) عمار ديوب، **المفتي حسون... ونقاش هُوِيّة سوريا**، موقع العربي الجديد، 2021/11/21.

7) محمد أيوب، **قصة أحمد حسون مفتي البراميل والإعدامات**، موقع الجزيرة، 2025/4/4.

+963 989 162 800
+90 555 056 0666
+963 011 4460216
/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies
info@jusoor.co
www.jusoor.co